اما بالنسبة لتجارة اسرائيل مع الضفة الغربية خارج القطاع الزراعي فقد تزايدت بشكل ملحوظ ومتصاعد ، وابتداء بصيف ١٩٦٨ سمحت سلطات الاحتلال لسكان الضفة الغربية بالعمل كمياومين في اسرائيل ، بعبارة اخرى ، مع انقضاء العام الاول على الاحتلال نجحت السياسة الاسرائيلية الى حد كبير في اعادة الحياة في الضفة الغربية الى مجراها شبه الطبيعي .

اما القدس المحتلة فلها وضع خاص يميزها عن بقية الضفة الغربية بسبب اخضاعها الفوري لاحكام التشريعات الادارية والاقتصادية الاسرائيلية . على سبيل المثال قامت وزارة السياحة الاسرائيلية ، بعد الحرب مباشرة ، باصدار تصنيفها لكافة الفنادق الموجودة في القدس القديمة (وعددها ٣٤) وقد انضم نصفها الى جمعية فنادق القدس ومطاعمها . واعطت الوزارة الى كل وكلاء السياحة والسفر من العرب اجازات مدتها ثلاثة اشهر على ان تستبدل باجازات دائمة فيما بعد(٢). كذلك فرضت وزارة التجارة والصناعة على جميع المتاجر اعلان اسعارها وارسلت موظفيها للتأكد من سلامة الموازين والعيارات التي يستخدمونها . وحتى تاريخ كانون الثاني ١٩٦٨ كان قد تم تسجيل ٤٠٠ تاجر عربي بالمفرق في احد فروع « جمعية القدس لرجال الاعمال الصغار »(٣). وفي شهر آب ١٩٦٨ صدر أمر اداري يفرض على جميع رجال الاعمال واصحاب المهن الحرة التسجيل لدى الحكومة الاسرائيلية في تاريخ اقصاه شباط ١٩٦٩ . وكان هذا الاجراء بمثابة الخطوة الاخيرة في اتمام عملية دمج القدس المحتلة بدولة اسرائيل . غير ان السلطات الاسرائيلية اضطرت الى تأخير هذا التاريخ اكثر من مرة بسبب عدم اقبال السكان العرب على التقيد به . وفي النهاية لجأت اسرائيل الى اجراء من نوع آخر لتنفيذ هذا الامر الاداري حيث خولت كل وزارة من الوزارات اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسجيل كل من يعنيهم الامر في سجلاتها ، مما رفع عن السكان العرب مسؤولية المبادرة في الخضوع للتشريع الاسرائيلي . وجدير بالذكر ان اسرائيل حاولت استخدام هذا الاسلوب مع المحامين العرب ولكنهم مع ذلك رفضوا ممارسة مهنتهم(٤). وقد ادعت الحكومة الاسرائيلية ان قانون آب ١٩٦٨ يدخل ضمن نطاق الاجراءات الادارية لا اكثر ، الا ان القادة العرب ردوا بقولهم انه طالما ان ضم القدس الى دولة اسرائيل هو عمل غير شرعي في الاساس يكون بذلك قانون آب غير شرعي ايضا وغير وارد اصلا . لقد ميز عرب القدس بصورة عامة بين التعاون السلبي والتعاون النشيط مع السلطات الاسرائيلية لذلك احجموا عن التعاون مع الاحتلال عندما كان ذلك ممكنا طواعية، وعليه لم يسجل في القدس المحتلة سوى الف عربي ، في صيف ١٩٦٧ ، من اصل ١٥٠٠٠٠ شخص كانوا يبحثون عن عمل في مكتب العمل الرسمي في القطاع العربي من المدينة(٥).

في باديء الامر كانت الحكومة الاسرائيلية تريد اصدار عملة خاصة للضفة الغربية يتم التعامل بها الى جانب الدينار الاردني . الا ان تسرب الليرة الاسرائيلية الى الضفة بصورة غير رسمية ، والذي بلغ حدود المليون ليرة اسرائيلية في الشهر الاول من الاحتلال ، حدا بسلطات الاحتلال الى العدول عن خطتها الاولى . وبما ان البنوك المحلية كانت قد اغلقت من قبل الحكومة الاسرائيلية بعد الحرب مباشرة اخذ الدينار يزداد ندرة واخذت الليرة الاسرائيلية تتسرب بسرعة اكبر . وانتهزت سلطات الاحتلال هذه الفرصة المؤاتية بسرعة فحددت في ٢٦ حزيران ١٩٦٧ سعرا جديدا للتبادل بين الدينار والليرة الاسرائيلية مما خفض قيمة الدينار بحوالي ٤٠ بالمئة ، وفي آب ١٩٦٧ تبعت ذلك باجراء ادخل الليرة الاسرائيلية كعملة شرعية الى جانب الدينار الاردني مما خفف لا شك من حدة الازمة المالية(٦). وهذا ما كانت تعمل على تحقيقه اسرائيل ، أي اعادة الامور الى مجراها الطبيعي بقدر الامكان . وبعد اغلاق البنوك العربية والبريطانية في الضفة الغربية قامت لجنة خاصة تابعة لسلطات الاحتلال بمراجعة حساباتها والعمل بصورة ما على استعادة القسم الكبير من الودائع التي نقلت الى مراكز البنوك الرئيسية في عمان اثناء الحرب . لذلك قررت هذه اللجنة عدم السماح باعادة فتح البنوك في الضفة قبل عودة الودائع اليها(٧). وعلى اثر ذلك اجرت سلطات الاحتلال مفاوضات مع مسؤولي البنك المركزي الاردني ، تحت اشراف صندوق النقد الدولي بغية اعادة فتح البنوك في الضفة الغربية ، الا ان اصحاب البنوك في عمان لم يكن بامكانهم الموافقة على الشروط الاسرائيلية التي كانت تدعو الى قطع كل اتصال بين الفروع الواقعة تحت الاحتلال والمراكز الرئيسية في عمان مما ادى الى فشل المفاوضات وبقاء البنوك مقفلة(٨). كذلك